نشأة وتطور القوانين العراقية في تاريخ العراق القديم في مجال الشرائع والمدونات القانونية (قانون اورنمو، قانون، قانون حمورابي، قانون لبت عشتار)

The emergence and development of Iraqi laws in the ancient history of Iraq in the field of laws and legal codes (Uranmo Law، Law، Hammurabi Law، Ishtar Law)

م.د حنان محمود عبدالرحيم

L.D Hanan Mahmoud Abdul Alraheem

م.م رقية رافد شاكر

A.L Rukyia Rafid shakir

Email :rukyia1987@gmail.com

الجامعه العراقيه كليه التربيه للبنات قسم اللغه العربيه

الملخص

عرفت حضارات بلاد الرافدين ظهور أولى نصوص القانون التي عرفها التاريخ. فقبل شريعة حمورابي (**Hammurabi**) الشهيرة التي ظهرت بالقرن ١٨ قبل الميلاد خلال فترة حكم حمورابي سادس ملوك السلالة الأولى لبابل، شهدت المنطقة ظهور العديد من النصوص القانونية الأخرى التي جاءت لتضبط قواعد الحياة بالمجتمع ولعل أهمها قانون أوروكاجينا (**Urukagina**) حوالي القرن ٢٤ قبل الميلاد وقانون ليبيت عشتار (**Lipit-Ishtar**) بالقرن ١٩ قبل الميلاد، يصنّف قانون أورنمو الذي يعود للقرن الـ ٢١ قبل الميلاد، كأقدم قانون مدوّن موجود حاليا حيث ظهر هذا التشريع القانوني في عهد الملك أورنمو (**Ur-Nammu**)، مؤسس سلالة أور الثالثة، الذي نقل الحكم نحو مدينة أور (**Ur**) الموجودة آثارها عند تل المقير قرب ذي قار بجنوب العراق حاليا

الكلمات المفتاحية : قانون لبت عشتار، قانون اورنمو ،قانون حمورابي

Abstract

Mesopotamia knew the emergence of the first texts of law known to history. Before the famous Hammurabi law that appeared in the 18th century BC during the reign of Hammurabi، the sixth king of the first dynasty of Babylon، the region witnessed the emergence of many other legal texts that came to set the rules of life in society، perhaps the most important of which was the Urukagina law around the 24th century BC and the Law of Urukagina around the 24th century BC. Lipit-Ishtar in the 19th century BC The Ur-Nammu Law، which dates back to the 21st century BC، is classified as the oldest codified law currently in existence. This legal legislation appeared during the reign of King Ur-Nammu، founder of the third dynasty of Ur، who transferred Ruling towards the city of Ur، the ruins of which are located at Tell Al-Muqir، near Dhi Qar، in southern Iraq today.

ان اقدم القوانين المكتوبة التي توصل اليها علماء الاثار هي القوانين العراقية القديمة. لذلك اعتبر المجتمع العراقي القديم اول مجتمع انساني عاش في ظل القانون وترك لنا بعض معالم ذلك القانون . (عبدالرحمن عباس ادعين ،ص ٣)

وهنا يمكن القول ان المقصود بالقانون في وادي الرافدين هو مجموعة القواعد والنظم القانونية التي سادت في وادي الرافدين منذ فجر التاريخ حتى الفتح الاسلامي للعراق، وتستمد معلومتنا عن القانون في وادي الرافدين من خلال الالواح الطينية التي كتبت بالخط المسماري ثم بالحروف الابجدية التي تم اختراعها من قبل الفينيقين لها وهي لاتزال تستعمل الى الان كما نستخلصها من النقوش الموجودة على الاثار العراقية (عبدالمنعم المحجوب،٢٠١١،ص٥٨)

بدأت حضارة العراق قبل حوالي ٥٠٠٠ آلاف سنة في بلاد الرافدين، وقد سار تاريخ العراق بمراحل وأطوار متعاقبة كتاريخ البلدان المختلفة، ومرّ العراق بحضارات مختلفة ومتنوعة سكنت أرضه، ولكلّ مرحلة من المراحل سمات ومميزات أكسبت العراق شيئاً جديداً، ويتمثّل تاريخ العراق القديم بالعصور التالية: عصر فجر السلالات سنة ٢٨٠٠ ق.م - بدأ عصر فجر السلالات، واستمرّ لمدّة ٦٠٠ عام، وعرف هذا العصر بأكثر من اسم عصر السلالات أو عصر دويلات المدن أو العصر السومري القديم، وشعب السومريين هم السكان الأصليين للعراق، وقسّم هذا العصر لثلاث حقب زمنية، وهي: عصر فجر السلالات الأول-واستمرّ لمدّة قرن: عصر فجر السلالات الثاني واستمرّ لمدّة قرن عصر فجر السلالات الثالث واستمرّ لمدّة قرنيين.(الحمداني، ١٩٧٩،ج١،ص١٠٩)

مميزات عصر فجر السلالات: اشتهر السكان بفن العمارة وخصوصاً في بناء المعابد، والقصور، والقباب. واشتهارهم بفّن التعدين، وفنّ النحت. كان للكتابة نصيب في

عهدهم فدونت السجلات الرسمية والاحوال الشخصية ودونت المعاملات التجارية والشؤون الدينية، وأعمال الأمراء والملوك، والأساطير والأدب. عصر الحكم الأكدي انتهى عصر فجر السلالات عام ٢٣٧١ ق.م عندما قام سرجون الأكدي بتوحيد مدينة العراق في مملكة واحدة، والأكديون قوم نزحوا من شبه الجزيرة العربية إلى العراق، وحكم الأكديين العراق أكثر من نصف قرن أي ٥٥ عاماً، ويعدّ الملك نيرام سين من أقوى ملوك السلالة الأكدية التي حكمت العراق، (الدباغ،ج١، ٢٠٠٩،ص٣٣)

تميّزت بالحركة والقوة.(الحمداني ،المصدر السابق، ص ١١٧) أدخل إصلاحات كثيرة على نظام الحكم ونظام الجيش. في آخر العهد الأكدي ساد الاضطراب في العراق، وذلك بسبب تولّي ملوك ضعفاء الحكم على البلاد، ما سهل على الأقوام الجبلية المعروفين بالكوتيين الاستيلاء على العراق وتسلم حكمه، ودام حكمهم على العراق مدّة ١٠٠ عام تميّز حكمهم بالعصر المظلم. عصر الحكم السومري ثار أمير السومريين أتو حيكال على الكوتيين، كا استنجد بأهل البلاد لقيام الحرب على الكوتيين ونجح في تأييد البلاد لنصرته وتمكّن من القضاء على الكوتيين، وحكم السومريون البلاد، وبعد فترة نقل حكمهم لمدينة أور، واشتهر هذا العصر بالعصر المجيد، وحكم السومريون العراق مدّة ١٠٧ سنوات، (٢١١٣ – ٢٠٠٦ ق.م).(باسم محمد حبيب،منظومة الحقوق والواجبات في العراق القديم، ٢٠١٢،ص ٨٦)، أمّا مميزات عصر الحكم السومري: إعادة إنشاء إمبراطورية واسعة على غرار الإمبراطورية الأكدية القديمة. ازدهرت حضارة العراق القديم مع التجارة والفتوحات كما كانت في العصر الأكدي. انتشرت الأعمال العمرانية الضخمة. امتازت العراق بحسن التنظيم والإدارة. أصبحت أور قبلة الشرق القديم. سنّوا الدستور والشؤون القضائية حسب أعرافهم الاجتماعية. العصر البابلي القديم عام ١٨٩٤ ق.م – قامت في العراق أسرة

حاكمة عرفت بسلالة بابل الأولى، واشتهر بحكم الملك حمورابي، فقد كانت شخصيته مميّزة فقد كان قائداً ومصلحاً وسياسياً ومشرعاً، وبعد فترة من حكمه وقعت بينه وبين العيلاميين حرباً وانتصر عليهم بحنكته وذكائه(السامرائي،الفكر والنظام السياسي في العراق القديم ،ص١٠٧)، وبعد ذلك سنّ قانون حمورابي ونفذت شرائعه كاملة في العراق ودستور حمورابي كان أولى الشرائع الكاملة في العالم حيث جمع بين القانون المدني وقانون العقوبات وقانون الأحوال الشخصية. أمّا مميزات العصر البابلي القديم: اتّساع مدن العراق. ظهور العلماء. تطوير التدوين والبحث. العصر البابلي الوسيط - في آخر العصر البابلي القديم غزت البلاد أقوام الكشيين الذين حكموا البلاد مدّة خمسة قرون، وعرف عصرهم بالعصر المظلم؛ لأنّهم لا يملكون أي حضارة وتاريخ ودين(الحمداني، ج٤،ص ٧٧)، وفي القسم الشمالي من العراق نمت المملكة الآشورية الذين نازعوا الكشيين في زعامة البلاد السياسية. الآشوريون من الأقوام الجزرية التي هاجرت من شبه الجزيرة العربية، ويحدّد تاريخ الآشوريين بثلاثة عصور، وهي: العصر الآشوري القديم. العصر الآشوري الوسيط. العصر الآشوري الحديث. العصر البابلي الحديث يعدّ هذا العصر آخر العصور القديمة في تاريخ العراق ٦٢٦ - ٥٣٩ ق.م، وكان لنبوخذ نصر نصيب من هذا العصر، الذي اعتبرت فترة حكمه عصر مجيد في تاريخ البشرية وفترة قوية في العصر البابلي الحديث، وبعد فترة خلف الملك نبوخذ نصر ملوك ضعفاء فتدهورت العراق وسقطت على يد ملك الأخمينيين كورش عام ٥٣٩ ق.م.(الحمداني، ج٦،ص ١٢٦-١٣٣)

قانون اورنمو

يصنّف قانون أورنمو الذي يعود للقرن الـ ٢١ قبل الميلاد، كأقدم قانون مدوّن موجود حاليا حيث ظهر هذا التشريع القانوني في عهد الملك أورنمو (**Ur-Nammu**)،

مؤسس سلالة أور الثالثة، الذي نقل الحكم نحو مدينة أور (Ur) الموجودة آثارها عند تل المقير قرب ذي قار بجنوب العراق حاليا.

وعلى حسب العديد من المصادر، حكم أورنمو على امتداد ١٧ سنة ما بين ٢١١٢ و٢٠٩٥ قبل الميلاد، فشيّد العديد من الزقورات (Ziggurat) بمختلف المدن وأمر ببناء زقورة أور بعاصمته على شرف إله القمر نانا (Nanna) المعروف أيضا بسين (Sīn)، واتجه لفرض الأمن عقب النزاعات والفوضى التي أحدثتها الحروب والخلافات مع الكوتيين (Gutian). (الهاشمي، حضارة العراق ،ج١، ١٩٨٤،ص٤١٤)

«قوانين أورنمو» (الطعان، الفكر السياسي في وادي الرافدين ووداي النيل ،١٩٨٥،ص١٣٣-١٥٦)

ولتنظيم الحياة داخل المجتمع، وضع أورنمو منذ نحو أربعة آلاف عام مجموعة من القوانين التي نسبت إليه، فحملت اسم «قوانين أورنمو» وقيل إنها تضمنت ٥٧ قانونا كتبت على ألواح الطين.

وقد بقيت ألواح الطين التي دوّنت عليها قوانين أورنمو مطمورة تحت الرمال لحين اكتشاف أجزاء منها خلال النصف الثاني من القرن العشرين. ففي سنة ١٩٥٢، عثر على بعضها قرب مدينة نيبور (Nippur) التاريخية بمنطقة الفرات الأوسط بمحافظة القادسية بالعراق، وتكفّل الخبير بالتاريخ السومري صموئيل كريمر بترجمة ٥ قوانين فقط منها بسبب حالتها السيئة.

وبحلول العام ١٩٦٥، عثر على مزيد من الألواح التي احتوت على قوانين أورنمو قرب منطقة أور الأثرية وهو ما مكّن من إعادة صياغة وترجمة نحو ٣٠ قانونا منها.

وقد تضمنت مقدمة قانون أورنمو مدحا للملك وحصوله على تفويض إلهي

للحكم وشيّدت بإنجازاته في إقامة العدل والقضاء على الفساد الاقتصادي المتمثل في تعرض الحقول والأغنام والمواشي للسرقة، وحددت نفقات المعبد الشهرية لتجنب التحيّل والتبذير والسرقة. كما أكدت على المساواة بين الجميع وحفظ حقوق الضعفاء.

في الأثناء عالجت القوانين جملة من المسائل الاجتماعية كالطلاق ووضعت عقوبات لعدد من المسائل الجنائية كالقتل والسرقة والزنا والاغتصاب.

ومن بعض ما جاء بقانون أورنمو:

١-لو ارتكب رجل ما جريمة قتل فيجب أن يعاقب بالموت (الإعدام).

٢-لو ارتكب رجل ما سرقة فيجب أن يعاقب بالموت (الإعدام).

٣-لو ارتكب رجل ما عملية خطف فسيتم سجن

ه و سيجبر على دفع ١٥ شيكل من الفضة.

٤-لو تزوج أحد العبيد امرأة من العبيد ونالت الأخيرة حريتها، فإن زوجها لا ينال حريته.

٥-لو أقدم شخص ما على اغتصاب زوجة رجل آخر فيجب أن يعاقب بالموت (الإعدام).

٦-لو أقدمت امرأة ما على خيانة زوجها مع رجل آخر، فسيتم ذبح هذه الزوجة الخائنة بينما لن يتم المساس بعشيقها.

٧-لو أقدم رجل ما على اغتصاب إحدى العبيد المملوكة لرجل آخر، فعليه أن يدفع له تعويضا بـ ٥ شيكل من الفضة.

٨-لو طلق رجل ما زوجته الأولى فعليه أن يدفع لها ١ منا من الفضة (١ منا = ٦٠ شيكل).و الشيكل: هو الوزن الذي يعتمد علي الشعير و الذي ظهر في بلاد العراق قبل ٣٠٠٠ سنة قبل الميلاد.

وايضا جاء في قانون اورنمو بعض القوانين الاخرى منها :

١ – حقوق المرأة المطلقة اذا كان زواجها بدون عقد

٢ – أتهام رجل زوجة رجل أخر بالزنا

٣ – عبور امة خارج السور

٤ – عقوبة الأمة التي تساوي نفسها بسيدتها

٥ – عقوبة الشهادة الكاذبة

٦ – عقوبة من يغرق حقلاً مزروعاً يعود لشخص أخر

٧ – أهمال زراعة الأرض المستأجرة .

قانون حمورابي (شريعة حمورابي)

حمورابي هو الملك السادس في الأسرة البابلية الحاكمة، التي حكمت وسيطرت على وسط بلاد الرافدين (العراق) طيلة ثلاثة قرون، منذ عام ١٨٩٤ وحتى عام ١٥٩٥ قبل الميلاد.(الحمداني، قانون حمورابي، ١٩٨٥)، تنحدر عائلة حمورابي الحاكمة بالأساس من قبائل العموريين. وهي قبائل شبه بدوية من غرب سوريا، وقد بدأوا منذ القرن الثالث قبل الميلادي بالانتشار في بلاد ما بين النهرين، وكذلك بلاد الشام، وقد اعتبرهم سكّان الحواضر في بلاد العراق والشام القديم خطراً عليهم، وأقاموا أسواراً دفاعية ليحموا بلادهم منهم.

وربما بسبب هذه الخلفية التاريخية لأسرته، يعكس اسمه مزيجاً من الثقافات، إذ تعني حمو في اللغة العمورية «عائلة»، بينما تعني كلمة رابي «عظيم» في اللغة الأكدية التي كانت اللغة اليومية في بابل، حكم حمورابي من عام ١٧٩٢ وحتى ١٧٥٠ ق.م، وفي السنة الثلاثين من حكمه، بدأ في توسيع مملكته جنوب وادي نهري دجلة والفرات، وأطاح بممالك آشور ولارسا وإشنونة وماري، حتى أصبحت كافَّة بلاد الرافدين تحت

سيطرته المطلقة، وامتدّ حكمه ليصل حتّى سواحل البحر المتوسط في بلاد الشام.

جمع حمورابي بين تقدُّمه العسكري والسياسي معاً وبين مشاريع الريّ وبناء التحصينات والمعابد التي تحتفي بإله بابل الحامي: مردوخ.، دُفِنَت بابل التي طوّرها حمورابي الآن تحت منسوب المياه الجوفية الضخم في المنطقة، بينما تحلّلت أيّ أرشيفات احتفظ بها منذ زمنٍ بعيد، لكنّ الألواح الطينية التي اكتُشِفَت في المواقع الأثرية القديمة الأخرى تكشف لمحاتٍ من شخصية هذا الملك وفنونه في الحكم.

وبعدما توسّع حمورابي بدولته ليقضي على الممالك المجاورة ويستحوذ عليها واحدةً تلو الأخرى، أنتج أحد أبرز واقدم القوانين في التاريخ البشري، المعروفة بشريعة حمورابي، تضمّ قوانين حمورابي تلك ٢٨٢ قانوناً في كافّة جوانب الحياة، السياسية والاجتماعية والعسكرية، بل وضعت معايير التفاعلات التجارية وفرضت الغرامات والعقوبات لتلبية متطلبات العدالة، وحُفِرَت شريعة حمورابي على مسلة ضخمة من الحجر الأسود على شكل إصبع، قبل أن ينهبها الغزاة لاحقاً ويُعاد اكتشافها في النهاية عام ١٩٠١.

ما هي شريعة حمورابي؟

حُفِرَت مسلة الحجر الأسود التي تحتوي على شريعة حمورابي من لوحٍ واحد يبلغ وزنه أربعة أطنان من الديوريت، وهو حجرٌ متين، لكنَّ نحته صعبٌ للغاية، وفي قِمَّتِهِ يُوجد نقشٌ بارز بارتفاع قدمين ونصف القدم لحمورابي واقفاً يتسلّم القانون -الذي رُمِزَ إليه بصولجان وشريط- من إله العدل البابلي الجالس: شماش. وما تبقى من سبعة أقدام وخمس بوصات مُغطى بصفوف من النصوص المسمارية المحفورة.

وكُتِبَت جميع المراسيم الـ٢٨٢ بصيغة «إذا حدث فإنّ». وعلى سبيل المثال: إذا سرق رجلٌ ثوراً فإنّ عليه أن يرد قيمته ٣٠ ضعفاً، وتتراوح المراسيم بين قوانين الأسرة والعقود المهنية والقانون الإداري، وغالباً ما تفرض معاييرَ مختلفة للعدالة على الطبقات

الثلاث في المجتمع البابلي: الطبقة الملكية، والمعتقين، والعبيد.

في شريعة حمورابي هناك ١٩ بنداً عقوبتها القتل المباشر، وهذه بعض الجرائم التي توجب قتل مرتكبها مباشرةً: فمثلاً إذا لَعن رجلٌ رجلاً آخر دون مبرر فإنّ اللاعن يقتل، كما أنّ من يسرق مالاً خاصاً بأحد الآلهة وجب قتله، بل ويُقتل كذلك من قَبِل شراء هذه المسروقات أو تداولها.

كما أنّ بعض الجرائم عقوبتها هي القتل ذبحاً، كما أنّ هناك بنوداً عقوبتها القتل غرقاً، وكذلك هناك جرائم عقوبتها القتل حرقاً. وهناك بندٌ وحيد عقوبته قطع ثدي المرأة، كما أنّ هناك عقوبات بقطع الأذن أو اليد. وبشكلٍ عام يمكن اعتبار أنّ شريعة حمورابي تعتمد مبدأ القصاص، بشكلٍ أو بآخر.

فمثلاً، إذا عالج الطبيب مريضاً ومات المريض عن طريق القتل، تقطع يد الطبيب على الفور. كما تبنّت تلك الشريعة -كعادة الشرائع القديمة كلها تقريباً- عقوبة القتل لكلّ عبدٍ حاول الهروب من سيده، وكذلك قتل كلّ من يساعده أو يؤويه خلال هروبه من سيده.

كما أنّ شريعة حمورابي قد تضمّنت عدّة قوانين تتعلّق بالمرأة ووضعها في المجتمع، لكنّ الغريب أنّ في شريعة حمورابي يمكن للرجل أن يستخدم امرأته ليسدَّ بها ديونه، ويبدو أنّ هذا الأمر كان متصالحاً عليه في العالم القديم، لكن يمكن للمرأة أن تشترط على زوجها قبل الزواج عدم فعل ذلك. كما أنّ المرأة التي تهمل زوجها يمكن أن يكون عقابها أن ترمى في النهر!، كذلك فإنّ شريعة حمورابي لديها وجهٌ آخر، وهو تكريسٌ لسلطة هذا الملك المهيمن على كلّ شيء في بلاد العراق القديمة.

اعتقد حمورابي أنّه مرسلٌ من الآلهة ليسنّ هذه القوانين، ومن ضمن القوانين العسكرية التي من شأنها أن تحافظ على سلطته المطلقة، أنّه إذا أُمِرَ أيّ جندي بالخروج

للحرب في سبيل الملك يكون عقابه القتل المباشر. كما أنّ الجندي الذي يستأجر رجلاً ليخوض الحرب بديلاً عنه يُقتل مباشرةً، كما أنّ قائد الجيش الذي يقبل رجلاً مستأجراً بديلاً عن الجندي الحقيقي يقتل .

قانون لبت عشتار(فوزي رشيد، الشرائع العراقية القديمة ،١٩٧٦)

يعد قانون لبت عشتار اسبق في الظهور من قانون حمورابي بحوالي قرنين وبذلك يعد مصدرا تاريخيا لشريعة حمورابي اذ اننا نجد ملامحه واعني قانون لبت عشتار في شريعة حمورابي التي يبدو ان الاخير تأثر بها كثيرا . وقانون لبت عشتار اقترن باسم واضعه وهو الملك لبت عشتار خامس ملوك سلالة ايسن والذي حكمها منذ عام (١٨٨٧٥ق م -- ١٨٨٥ ق.م) اي اواخر الالف الثاني قبل الميلاد وهو اموري الاصل الا انه متأثر كثيرا بثقافة السومريين الحضر، وقد صدرت هذه القوانين باللغة السومرية حيث ابتدأت بمقدمة تمثل كيفية انتقال الحكم الى الملك لبت عشتار والتي استندت على نظرية التفويض الالهي وان كل من الاله انو و انليل قد فوضا السلطة الى الراعي الحكيم لبت عشتار الذي سينشر على يده العدل في البلاد ووأد الفتن والعداوة وان تعم الرفاهية للشعب السومري وكذلك تضمنت تلك الديباجة تمجيدا للالهان انو وانليل اللذين سلما مقاليد الحكم الى الملك لبت عشتار حيث وردت فيها هذه العبارة (عندما عززت رفاهية بلاد سومر واكـــد أقمت هذه المسلة) ويعقب المقدمة مضمون القانون الذي هو عبارة عن (٣٧ مادة) تناولت بشكل عام مواضيع كثيرة تشمل المعاملات المالية مثل كيفية تأجير القوارب الزراعية ثم بحثت بشيء من التفصيل العقوبات التي تفرض على مرتكبي الجرائم التي بينتها المواد القانونية منها عقوبة من يستخدم عبداً او امة مملوكين لشخص اخر وكذلك عقوبة من يتهرب من دفع الضريبة وفرض غرامات مالية على من يستأجر ثوراً لأغراض النقل والزراعة ويتسبب ذلك بأضرار للأخرين

والتي تناولها بشيء من التفصيل حسب درجة الضرر والعضو المتضرر، كما تناولت بعض المواد القانونية انواع الكاهنات والوضع القانوني لاولاد الزوجة الاولى والثانية وكذلك بينت حقوق الامة التي تلد طفلا وحقوقها وحقوق ذلك الطفل ومدى احقيته في الميراث فضلا عن حقوق اولاد الزوجة غير الشرعية و مسؤولية الرجل تجاه ابنائه من مومس تمتهن الدعارة في الساحة العامة والتي تتمثل بتحمل مسؤولية تربيتهم والقيام بواجباته في رعاية وتوفير مأوى وغذاء وملابس لهم وحقوقهم في الارث في حالة عدم انجابه ابناء وبنات من زوجته الشرعية وكذلك بين عدم احقية المومس بمشاركة الزوجة الشرعية بالسكن طالما كانت الاخيرة على قيد الحياة وحقوق الزوجة وعقوبة الاب الذي يزوج ابنته لشخص اخر غير خطيبها، وهناك بعض المواد التي تناولت احكام الوصية وعقوبة المستأجر الذي يلحق اضرارا بالمأجور واصلاح النظام الاداري والقضاء على فساد الموظفين، كما تناولت ايضا مواد قانونية تخص حماية البيئة وعقوبة من يتجرأ على قطع اشجار الاخرين والتي كانت عبارة عن غرامات مالية تفرض على مرتكب الفعل، وكذلك مسؤولية الجار في ان يكون بناؤه رصيناً لردع اللصوص . وهناك بعض العقوبات التي وردت في شريعة لبت عشتار والتي امتازت بالشدة والقسوة منها : ان عقوبة السارق هي الرجم، وكذلك عقوبة المرأة التي تتزوج باكثر من رجل هي الرجم ايضا حتى الموت وقد اخذ بهذه العقوبة العبرانيون القدماء في حالة مخالفة شريعتهم فعاقبوا بها القديس اسطيفان اول كاهن للمسيحيين في بيت المقدس وكذلك كانت عقوبة المرأة الزانية فعاقبوا بها مريم المجدلية، الا ان هذه العقوبات على شدتها لا تنفي التلطيف في العقوبات التي جاءت بها قوانين لبت عشتار حيث نلاحظ ان غالبيتها عقوبات مالية وليست جسدية . وبصورة عامة فان هذا القانون كان نتاجاً للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي كان يمر بها المجتمع السومري وانه جاء لمعالجة

ابرز المشاكل التي كانت سائدة آنذاك اذ انه كانت ضرورة تقتضيها تلك الاوضاع . فقد اشارت المواد (٢٠-٢٥) توضيح حماية النساء (وخاصة الزوجة الأولى الحرة من أي إنتقاص لحقوقها في حالة الطلاق أو زواج الرجل من امرأة أخرى أو من زانية من الشارع) ويبدو ان هذه المادة جاءت نتيجة استشعار سوء معاملة الرجال لزوجاتهم . وكذلك المادة (٢٢) من قانون (لبت عشتار) التي اشارت الى ان من حق الفتاة ان تبدي رأيها في الزواج رفضاً أو قبولاً حيث لم تكن موافقة الأب المبدئية نهائية بل كان يشترط موافقة والدتها. وتلت تلك المواد القانونية الخاتمة التي هي بمثابة عهد مقدم من الملك لبت عشتار الى الالهان انو وانليل اللذين فوضاه السلطة وسلماه مقاليد الحكم بنشر العدل والقضاء على العنف والفتن وتحقيق الرفاه للمجتمع السومري وكذلك تضمنت الخاتمة استنزال اللعنات التي ستحل بمن يتجرأ على تغيير مواد هذا القانون او يكتب اسمه عليه . وقد كانت المواد القانونية مكتوبة بصورة تراتيل دينية باللغة السومرية كما ان هناك نصوصاً اخرى كتبت باللغة الاكدية السامية ومن ابرزها نص للملك لبت عشتار يقول فيه (انه اقام واسس العدالة في جميع بلاد سومر واكد) وقد اصبحت اصلاحاته مناهج تدرس في المدارس حتى بعد موته بقرون عديدة . ويلاحظ على المواد القانونية التي كان يتكون منها قانون لبت عشتار انها متأثرة بشريعة اورنمو اذ يرى الاستاذ رشيد فوزي بهذا الصدد : (ان شريعة لبت عشتار احتذت بالنموذج الاول وهو قانون اورنمو في معظم ما جاء في الشريعة) . وقد تم اكتشاف قانون لبت عشتار في مدينة نفر عام ١٩٤٧ من قبل بعثة التنقيبات من جامعة بنسلفانيا الامريكية ويذهب هؤلاء المنقبون الى ان قانون لبت عشتار لم يكن مدونا على الواح طينية وانما دون على مسلة كبيرة انشئت في ساحة في وسط المدينة وهذه الحقيقة كما يرى اولئك المنقبون يمكن اكتشافها من مقدمة تشريع لبت عشتار وخاتمته.

الخاتمة

١- ان اقدم القوانين المكتوبة التي توصل اليها علماء الاثار هي القوانين العراقية القديمة.

٢- اعتبر المجتمع العراقي القديم اول مجتمع انساني عاش في ظل القانون وترك لنا بعض معالم ذلك القانون.

٣- بدأت حضارة العراق قبل حوالي ٥٠٠٠ آلاف سنة في بلاد الرافدين، وقد سار تاريخ العراق بمراحل وأطوار متعاقبة كتاريخ البلدان المختلفة.

٤- يتمثّل تاريخ العراق القديم بالعصور التالية: عصر فجر السلالات سنة ٢٨٠٠ ق.م وقد بدأ فيه عصر فجر السلالات واستمرّ لمدّة ٦٠٠ عام، وعرف هذا العصر بأكثر من اسم عصر السلالات أو عصر دويلات المدن أو العصر السومري القديم، وشعب السومريين هم السكان الأصليين للعراق، وقسّم هذا العصر لثلاث حقب زمنية، وهي: عصر فجر السلالات الأول-واستمرّ لمدّة قرن: عصر فجر السلالات الثاني واستمرّ لمدّة قرن عصر فجر السلالات الثالث واستمرّ لمدّة قرنيين.

٥- يصنّف قانون أورنمو الذي يعود للقرن الـ ٢١ قبل الميلاد، كأقدم قانون مدوّن موجود حاليا حيث ظهر هذا التشريع القانوني في عهد الملك أورنمو (Ur-Nammu)، مؤسس سلالة أور الثالثة، الذي نقل الحكم نحو مدينة أور (Ur) الموجودة آثارها عند تل المقير قرب ذي قار بجنوب العراق حاليا.

٦- يعد قانون لبت عشتار اسبق في الظهور من قانون حمورابي بحوالي قرنين وبذلك يعد مصدرا تاريخيا لشريعة حمورابي

قائمة المصادر

١-عبدالحمن عباس ادعين، محاضرات في مادة تاريخ القانون، ٢٠١٧،كلية المستقبل الجامعة .

٢- علي شميلات وعبدالعزيز الياس الحمداني، مختصر تاريخ العراق القديم ،ج١، عصور ما قبل التاريخ (الالف التاسع -٢٨٠٠) ق.م ،دار الكتب العلمية ،بيروت ،١٩٧٩.

٣----------،ج٤.

٤----------،ج٦.

٥-عبدالمنعم المحجوب ،ما قبل اللغة الجذور السومرية للغة العربية واللغات الافرو اسيوية ،دار الكتب العلمية ،بيروت ،(د.ت).

٦-ضرغام عبدالله الدباغ، تطور نظريات الحكم والسياسة العربية، ج١، العصر القديم، برلين ، ٢٠٠٩.

٧-باسم محمد حبيب، منظومة الحقوق والواجبات في العراق القديم، لندن،٢٠١٢،

٨-شفيق عبدالرزاق السامرائي، الفكر والنظام السياسي في العراق القديم، دار المعتز للنشر والتوزيع. الاردن ،٢٠١٥.

٩-عبدالرضا الطعان ،الفكر السياسي في بلاد الرافدين ووادي النيل ،مطبعة جامعة بغداد، بغداد، ١٩٨٥.

١٠-شعيب الحمداني ،قانون حمورابي، بيت الحكمة، بغداد، ١٩٨٤.

١١-فوزي رشيد، الشرائع العراقية القديمة ،العراق ،١٩٧٦.